

مقدمة :

تعتبر الأنشطة المالية التي تقوم بها البنوك و المؤسسات المالية من أهم الخدمات المصرفية في القطاع المصرفي و الاقتصادي أي في دولة ، إذ يدل مقدار الطلب عليها على درجة التقدم الاقتصادي للبلد كما يتأثر النشاط البنكي بالتطورات الاقتصادية المختلفة ، ونتيجة لذلك قامت البنوك بالانتقال من تقديم خدمات تقليدية محصورة في الإيداع والإقراض إلى اقتحام مجالات متعددة في تقديم خدمات أخرى و لا تتوقف البنوك في مسعاها عند حد تقديم ذلك الكم المتنوع من الخدمات، بل إن انشغالها ينصب أيضا في إيصال تلك الخدمات إلى عملائها وتلبية رغباتهم وتحقيق المستوى المطلوب والمستهدف من الربحية لإدارة البنك .

كما تعد الأنشطة التي يقوم بها الجهاز المصرفي تتميز بالخطر كونها مشروعات تجارية تستغل اموال الجمهور في أنشطتها ، ويمكن ان تتجاوز نسبة التزاماتها اصولها كما يجب ان تتقيد بالتزاماتها تجاه المتعاملين بتوفير السيولة و الخدمات المصرفية ، ولهذا سعت كل التشريعات العالم الى اخضاع هذا الجهاز الى رقابة مالية للحد من هذه الاخطار و لحساسية هذا القطاع وهذا ما ذهب اليه المشرع الجزائري للحد من الازمات المصرفية و اعتماد رقابة مالية تتناسب و هذا النشاط و المتغيرات التي تطرأ عليه .

تعتمد رقابة البنوك و المؤسسات المالية على فهم طبيعة أنشطة البنوك و العوامل الخارجية المؤثرة في هذه الأنشطة، إن كانت من القوانين و الإجراءات المفروضة من السلطات النقدية المحلية ، أو من المؤشرات الاقتصادية و المالية الدولية ، كما للرقابة المالية في القطاع

المصرفي طبيعة خاصة و التي تهدف الى حماية البنوك و المؤسسات المالية و الاطراف المتعاملة معها من خلال اخضاعها الى رقابة مالية محكمة يمكن من خلالها تجنب الاخطاء والتلاعبات أو الاختلاس الذي يمكن أن يؤدي الى الاضرار بهذه المؤسسات و الاطراف و الاقتصاد الوطني و الدولي .

إن موضوع الرقابة المالية على القطاع المصرفي موضوع بالغ الأهمية و الصعوبة و ذلك لتعدد أنشطة هذا القطاع و اتساعه و تطوره المستمر لأن البنوك و المؤسسات المالية تمارس أنشطة دولية عابرة للحدود في فروع البنوك الاجنبية من البنوك و المؤسسات المالية . و سعي دول العالم للانضمام الى المنظمة التجارة العالمية على غرار الجزائر مما جعل معظم دول العالم تسعى للسير على نظام مصرفي معين و هذا ما سعى إليه المشروع الجزائري من خلال التشريعات التي تخص هذا القطاع و تعديلاته لتطبيق معايير و مبادئ لجنة بازل الدولية المصرفية و التي نحن بصدد معالجتها في موضوع دراستنا . و تكمن أهمية الرقابة على البنوك و المؤسسات المالية في طبيعة الخدمات المالية الذي يقدمها هذا القطاع باعتباره وسيطا بين المستثمرين و المدخرين و لارتباطه الوثيق مع باقي الأنشطة الاقتصادية و إسهامه في الحفاظ على الثقة بالنظام النقدي يتم ذلك من خلال إعداد القوائم المالية و الالتزام بالمعايير المحاسبة الدولية و القوانين التشريعية المعمول بها و تخضع البنوك و المؤسسات المالية لإشراف السلطات النقدية التي تهتم بنوعية الإفصاح المطلوب للتأكد من سلامة العمليات المالية

و تفرض المعايير التي تراها مناسبة لذلك و تعمل على تشجيع البنوك لتطبيق معايير الإفصاح الصادرة عن المنظمات المالية و المحاسبة المحلية منها و الدولية.

كما تتبع أهمية رقابة البنوك و المؤسسات المالية في صحة المعلومات المقدمة للحفاظ على النظام النقدي و الاقتصادي بشكل عام و المحافظة على حقوق المستثمرين و إدارة البنك و الجهات الحكومية و مراقبي الحسابات .

إن أهداف البنوك و تنوع الخدمات المالية التي تقوم بها ساهم في تطوير معايير المحاسبة و التسيير و الرقابة بالبنوك و المؤسسات المالية و التي تختلف عن تلك المطبقة في المؤسسات الصناعية و التجارية ، و تعتمد اهداف الدراسة على معرفة مفهوم الرقابة المصرفية على أنشطة البنوك و المصارف و توضيح انواعها و الوقوف عند آليات الرقابة المصرفية والتطرق إلى واقع الرقابة المصرفية في القطاع المصرفي الجزائري و معرفة مدى التزامه بمقرارات لجنة بازل .

ومن الدراسات السابقة في هذا الموضوع رسالة دكتوراه تحت عنوان تطورات القواعد الاحترازية للبنوك في ظل معايير لجنة بازل و مدى تطبيقها من طرف البنوك لطالب آيت عكاش سمير كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 03 ، التي اعتمدت على الاشكالية التالية : ما هي مختلف التغيرات التي عرفت القواعد الاحترازية الصادرة عن لجنة بازل ؟ و كيف يمكن للبنوك الجزائرية أن تستجيب لهذه التغيرات و تتماشى معها ؟ و التي من أهم نتائجها دخول المشرع الجزائري بموجب الامر 11/03 المتعلق بقانون النقد و القرض

ضمن الالتزامات الدولية للجزائر في الميدان المالي و المصرفي و استجابة للتطورات الجديدة في الساحة المصرفية الجزائرية و من أجل تكييف النظام المصرفي الجزائري مع المقاييس العالمية للجنة بازل .

إن من أسباب إختياري لموضوع هذه الدراسة يكمن في إدراج الموضوع ضمن مجال التخصص قانون الاعمال والرغبة في اكتساب معارف جديدة في مجال الرقابة المصرفية ، كما أن موضوع الرقابة المصرفية من أهم وأكثر المواضيع المطروحة جدلا في الوقت الحالي على مستوى القطاع المصرفي ، سواء على المستوى الوطني أو الدولي ، وكذا ميولي الشخصي لموضوع الدراسة .

و على ضوء ذلك نطرح الاشكالية التالية :

- ما مدى تطابق النظام القانوني للرقابة المصرفية في التشريع الجزائري بقواعد لجنة بازل ؟
تقوم الدراسة على مجموعة من المناهج البحث و هي المنهج الاستقرائي و المنهج المقارن و ذلك على النحو الآتي :

المنهج المقارن : و في صدد ذلك كان لا بد من القاء الضوء على الإحكام و القوانين الدولية و مقارنتها مع تلك المطبقة في الجزائر للوقوف على مدى التزام النظام المصرفي الجزائري هذه الانظمة الدولية.

المنهج الاستقرائي : تعرضنا ايضا خلال هذه الدراسة لاستقراء مواد قانون النقد و القرض

و التعليمات و الانظمة و القوانين التي تتعلق بالجهاز المصرفي في الجزائر للتعرض الى

ادوات الرقابة و كيفية ممارستها على البنوك التجارية و المؤسسات المالية .

للاوصول إلى تحقيق أهداف الدراسة و الاجابة على الاشكالية المطروحة قمنا بتقسيم الخطة

الدراسة إلى فصلين كالتالي :

الفصل الأول : الاطار النظري للقطاع المصرفي و أثر لجنة بازل على الرقابة المصرفية .

المبحث الأول : ماهية البنوك التجارية و المؤسسات المالية .

المبحث الثاني : ماهية الرقابة المصرفية .

المبحث الثالث : تعريف لجنة بازل و أثرها على الرقابة المصرفية.

الفصل الثاني : الرقابة المالية على الأنشطة المصرفية .

المبحث الاول : الرقابة الداخلية على البنوك التجارية و المؤسسات المالية .

المبحث الثاني: الرقابة الخارجية على البنوك والمؤسسات المالية .

المبحث الثالث : مدى إلتزام النظام المصرفي الجزائري بمقررات لجنة بازل